

التي من غير ان يبين بالفتور الذي هو بينه وبين غيره حتى يبين انهما
 من الطبع وانما خيرا لفظا والفتور بالتحريك كالتحريك لما في سائر
 من الحركه وكذا ما بفتح ضم الجيم مثل شريف وسكره لا تعاد الا للبيده الا بفتح
 على هذا الجواز في الاصل فيقول من جاز المكان فخره اذ تعاد لفظا لانه لما يرفع
 او المصير من كذا الاصل والفتور بالفتح هو ما على معنى جاز بها ما كان الاصل كذا
 ذكره السمع في اسرار اللغه وفتح المصنف ان اللفظ هرا من هو صرح جاز لفظا
 جازا الجاهل في طريقنا لما كان معنى جاز المكان سلكه فالجواز طريق الاصل وفتح
 واعتبار الناس في سميته في ما اعتبرا اعتبارا المعنى في وصفه في التسميه انسان للفتح
 باخر وصفه باخر فان اعتبرا للناس في التسميه لرجع الام على فتحه حال وضعه
 المعنى وبيان انه اولى به من غيره وفي الوصف لوجه اطلاقه والفتور استرطفا
 المعنى في الموضوع وذا التسميه معتدرا في اللفظ لا يرفع وصفه باخر معتدرا في
 تسميته بذلك فاعتبار ذلك المعنى في الحقيقه الجواز ليس معتدرا في تسميتهما بل في
 ذلك وهو محقق في سميتهما فرفعهما من اللفظ لا يرفع في اعتبارها تاسبا التسميه ان معنى لوجه
 ذلك المعنى في غير ذلك المعنى فالجواز سرفيد وريب وخبثه كل واحد منهما لفظا لوجه
 الاخر فلا يكون جمع ما في تعريف واحد اما المرفوع فهو الكلمه المستعمله في غيرها
ان في اصطلاح هذا الخطاب على وجه صحيح مع وجه عدم ايرادها في اللفظ ما وضع
 له فاحتربه بالاستعمال عام مستعمل فان الكلمه قبل الاستعمال لا تسمى بجازا كما لا يسم
 حقيقه ونفوه في غيرها وضعت له على حقيقه من قبله كات او متفولا وغيرهما
 وقوله في اصطلاح هذا الخطاب وهو متعلق بتفوله وضعت له في هذا الجواز المستعمل
 فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوه اذ استعمالها لخطاب يعرف الشرع في
 اللفظ بجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في اللفظ فليس مستعمل فيما وضع له في
 الاصطلاح الذي به وقع الخطاب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله الخطاب
 يعرف اللفظ في الاركان والادكار المخصوصه بجازا **من اللفظ في الخبر** فرفعها
 لان هذا المعنى هو الذي وضعه بفتح وهو متعلق بالاستعمال **تخصيص الخطيب من تعريف**
الخطيب كما نقول لخذ هذا اللفظ مستعملا في كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه
 بفتح لعدم الخلقه وتخصيص الخطيب ايضا بقوله مع وجه عدم ايرادها لان الخطيب
 مستعمله في غيرها وضع له مع جواز ايرادها فاللفظ المستعمل في غيرها وضع له

وتبدكون فظا وتبدكون من قولنا وتبدكون من قولنا والمقول منه ما كان مع
 مجازي الموضوع له الاول حتى يجزى الاول فهو اللفظ حقيقه في الخبر الاول مجاز
 في الخبر الثاني والاصطلاح المنقول منه بالتحريك لفظا لاصح التناول من اللفظ
 الى اللفظ في الموضوعه المشتمله على اللفظ فانه في اللفظ حقيقه في اللفظ الجاز
 اللفظ في الموضوعه في الشرع بالتحريك ومنه ما يفتح بعض اللفظ الموضوع له اللفظ
 كلفظ اللفظ اذ اطلقت على اللفظ باعتبارها من اللفظ في اللفظ من كون حقيقه
 باعتبار حقيقه اللفظ واللفظ حقيقه يكون جازا هذا هو ما في اللفظ اما
 من حيث اللفظ في موضوعه له ابتداء وبعده معنى اللفظ اما في الموضوعه
 في التسميه خلافه حقيقه اللفظ فان رعايه المعنى في اللفظ الاطلاق حتى يرفع
 اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه اللفظ وخلافه الجواز المعنى فان اعتبرا
 المعنى للمعنى مدانا هو لوجه اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه اللفظ ذلك المعنى
 حتى يرفع اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه اللفظ ولا يرفع اطلاق اللفظ
 في اللفظ على كل ما يوجد فيه اللفظ ولا يرفع اطلاق اللفظ في الشرع على كل ما
 يكون فيها من التسميه الجاز **اللفظ في الشرع** وهو ما سبقنا في اللفظ
 المعنى للمعنى كالتسمي واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 الحقيقه فلان في وضعها اركان واضع اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 والالفتويه عامه وخاصه وبالجملة حسب الواضع والما الجاز لان اللفظ
 الذي به وقع الخطاب وكان اللفظ مستعمل في غير ما وضع له في اللفظ
 اركان هو اصطلاح المخذة الجاز لفظا واركاب اصطلاح المرفوع الجاز لفظا
 في تمامه ايضا **كاسد للمعنى واللفظ في اللفظ** اللفظ الاسد اذا استعمله الجاز
 يعرف اللفظ في اللفظ الموضوعه لكون حقيقه المعنى في اللفظ لفظا للفظ
وصلوه للجواز واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 الجواز والمخصوصه يكون حقيقه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 يعرف الاستعمال لفظا للفظ الموضوعه لكون حقيقه في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 يكون جازا هذا هو الذي اريد في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 الى المعنى للمعنى الجاز في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

19

تبدكون